

في ندوة «النظرية الفقهية والنظام الفقهي» بسلطنة عمان

الوسطية أداة ضبط التجديد

فيصل يوسف العلي

عقدت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان ندوة تطور العلوم الفقهية تحت عنوان «النظرية الفقهية والنظام الفقهي» خلال الفترة من ٧-١٠ ابريل الماضي برعاية وزير العدل الشيخ عبدالملك الخليلي وبحضور ثلة من العلماء والمشايخ من مختلف الأقطار الإسلامية، وأعضاء المجامع الفقهية والخبراء والباحثين، وتأتي هذه الندوة لتبرز جهود العلماء في مفهوم النظرية الفقهية وتوحيد أطرها نظرًا لكثرة الجدل حول جدوى الفقه الإسلامي ومدى قوته وشموليته لمقتضيات حاجة المجتمع وتطوره.

وناقشت الندوة ٦٠ ورقة عمل تبحث عددًا من المحاور منها نشأة الفقه الإسلامي وظهور النظرية والنظام، وفقه النظرية في المجال العام، وفقه التنظير في المجال الخاص، والفقه والتاريخ، وتاريخ الفقه وأصوله عند المستشرقين والدارسين المسلمين، وكتابة التنظير في التراث الفقهي الإسلامي المبكر.

وأكد المحاضرون أن الوسطية مظهر من مظاهر الشريعة في جميع الجوانب، وهي أداة ضبط التجديد حذرًا من الإفراط والتفريط لافتين إلى أن التجديد لابد أن يشمل القضايا العامة، لأن الفقه يعالج كل القضايا لاسيما السياسية.

من جهته قال مفتي السلطنة الشيخ أحمد الخليلي: «إن العناية بالشريعة الإسلامية والبحث عما في طوايا كنوزها من حلول لمشكلات الأمة والإنسانية مطلب البشرية، وعليها ان تقوم بهذا الدور، وعلى علماء الشريعة أن يحرصوا على توجيه هذا الخير».

ضرورة إبراز جهود العلماء في مفهوم النظرية الفقهية وتوحيد أطرها

بدوره طالب رئيس رابطة علماء الشام د. وهبة الزحيلي العلماء بضرورة التباحث فيما يحقق الخير والتقدم والحاكمية، لأن هذا المعنى مفقود في حياتنا، حيث تغلبت القوانين الوضعية على الفقه الإسلامي فأقصى الفقه بدرجات متفاوتة بين قطر وقطر، وهذه النصوص الكريمة التي نعتز بها تحتاج إلى دفاع مستميت عن بقاء حيوية الشريعة وتطلعاتها لأن في ذلك إعمالاً لعالمية القرآن الكريم.

من جانبه أكد مفتي الديار

◆ رئيس التحرير - مسقط

المصرية د. علي جمعة أن الفهم ينبغي أن يكون لمصادر الشريعة الغراء، ويكون للواقع المعاش الذي يتغير من لحظة إلى لحظة، هذا الواقع بعوالمه المختلفة.. عالم الأشياء، والأشخاص، والأحداث، والأفكار، والنظم، داعيًا الفقيه أن يدرك الواقع إدراكا واعيًا لتحقيق مقاصد الشريعة ومصالح العباد والبلاد.

بدوره قال د. أحمد أبوالوفا إن من المزايا الكبرى للفقه الإسلامي وضع نظريات عامة وشاملة للموضوعات التي تناولها يمكن استخلاصها من كتابات كبار الفقهاء. وتعد نظرية العلاقات الدولية، والتي تتعلق بما يجب على الدولة الإسلامية وممثليها مراعاته عند التعامل مع الدول وأشخاص القانون الدولي الآخرين، إحدى هذه النظريات التي تبين، عمقًا في الفكر وشمولية في العرض وتكاملا في الأركان والبنيان، لاسيما أن القانون الدولي المعاصر لا يستند إلى الدين كأساس لقواعده ونظمه، وهو أمر يختلف عن النظام الإسلامي والذي يجعل الشريعة الإسلامية في بؤرة اهتماماته حتى على الصعيد الدولي وفي إطار العلاقات مع الدول الأخرى.

من جانب آخر أوضح د. محمد كمال الدين إمام أن التدرج من أكثر المفاهيم– على الساحتين الفقهية والفكرية– التباسًا، لأنه جرى التعامل معه– حديثًا– في سياق تداولي لم يفصل بدقة بين التدرج، والنسخ، والتغيير والتأجيل، ولم يفصل بدقة أيضًا بين التدرج بقصد التفهيم والتعليم، والتدرج في إطار «المأسسة» والتنظيم، ولا التدرج من أجل الإعلام، والتدرج القائم على الإلزام، ولم يفصل أخيرًا بين التدرج في الخطاب والتدرج في التطبيق والتنزيل، وهو ما أطلق عليه التدرج في التشريع.

من جهة أخرى أكد د.خالد بابكر أن فهم أحكام الشريعة على وجهها التام، لا يكفي وحده في إيجاد الحكم المناسب للمسألة المجتهَد فيها، ما لم يصاحبه فهمٌ لواقع المسألة، ونظرٌ سديد للظروف المحاطة بها، وكلّ ما تحمل من تطورات وتغيرات، بقصد حُسن تنزيل النصوص والأحكام على الوقائع والمستجدات، وإلا اختلت عملية الاجتهاد بين الفهم المجرد للنصوص والأحكام، وبين تنزيل تلك النصوص والأحكام في الاجتهاد التنزيلي التطبيقي.

